

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٨٨

الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد رافيندرا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدَّم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1237950 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فرنانديث - ترانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فرنانديث - ترانكو.

السيد فرنانديث - ترانكو (تكلم بالإنكليزية): أفدنا الشهر الماضي عن انعقاد سلسلة من الاجتماعات الهادئة وغير الرسمية بين الطرفين، تميزت بتواصل إيجابي وتعامل بناء مع العديد من الأحداث التي يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار في الميدان. وفي ذلك الوقت، حذر المنسق الخاص روبرت سري بأن الحالة تظل غير مستقرة وهشة، مؤكدا الحاجة لاتخاذ تدابير بناء الثقة المتبادلة، بغية كفالة استمرار المحادثات. إننا قلقون لأن ذلك لم يحدث حتى الآن، كما يبدو أن البيئة الإيجابية السابقة، التي نجمت عن التواصل الهادئ بين الطرفين لم تعد قائمة. وتشكل الإعلانات الأخيرة الخاصة بالمستوطنات تراجعا إضافيا.

في الوقت الذي نتحدث فيه، ثمة جهود مكثفة مستمرة تبذل من أجل تفادي الوصول إلى الطريق المسدود من جديد. من ذلك المنطلق، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية، في بروكسيل في ١٥ حزيران/يونيه. واتفق المبعوثون على الضرورة الملحة بالنسبة للطرفين، في أن يواصلا بذل الجهود الحالية من أجل استئناف الحوار وإجراء مفاوضات حقيقية، وأن الوقت قد حان لأن يتخذا الخطوات اللازمة من أجل تحقيق ذلك الهدف.

أعلن رئيس الوزراء نتنياهو في ٦ حزيران/يونيه، عن بناء ما يناهز ٨٥٠ وحدة استيطانية، في العديد من مستوطنات الضفة الغربية. ويتصادف توقيت ذلك مع الجهود المبذولة الرامية إلى التوصل إلى اتفاق مع المستوطنين من أجل نقل خمس وحدات سكنية في مستوطنة بيت إيل. بنيت الوحدات على أرض فلسطينية خاصة، ومن المتوقع نقلها في موعد أقصاه ١ تموز/يوليه، في أعقاب حكم أصدرته المحكمة الإسرائيلية العليا. واسمحوا لي أن أكرر أن كل أنشطة البناء الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سواء على أراض خاصة، أو أي مكان آخر، تشكل انتهاكا للقانون الدولي، فضلا عن التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق، كما أنها تزيد من صعوبة تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

في ١٧ حزيران/يونيه، زعم أن سائق شاحنة إسرائيلي أطلق النار بالقرب من الخليلعلى فلسطينيين وقتلهما، بعد أن هوجم وأصيب. وتواصلت الاشتباكات بين مستوطنين إسرائيليين وفلسطينيين في الضفة الغربية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين في الضفة الغربية عن إصابة ثلاثة إسرائيليين، من بينهم طفل.

وأسفرت هجمات المستوطنين على الفلسطينيين قرب الخليل في ٥ و ١١ حزيران/يونيه، عن جرح العديد من الطلبة والمزارعين. وفي وقت مبكر من صباح اليوم، لطخت جدران مسجد يقع بالقرب من رام الله بالرسوم، وأضرمت النار فيه. ويرتبط هذا الهجوم بالقرار الإسرائيلي المتعلق بإخلاء البؤرة الاستيطانية أولبانا، المتاخمة لمستوطنة بيت ايل. إننا نحيط علما بإدانة الحكومة الإسرائيلية لهذا التدنيس وتعهدها باستخدام كل الوسائل الضرورية للعثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة. إن الأمم المتحدة تدين هذا العمل المشين الذي طال مكانا إسلاميا

مقدسا، وتدعو الحكومة الإسرائيلية لحماية الأفراد والممتلكات الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، تم هدم ٢٤ مبنى فلسطينيا، بما في ذلك ٧ مساكن، في الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد ٢٨ فلسطينيا، بينهم ١٤ طفلا. وفي ١٢ حزيران/يونيه، صدر أمر هدم نهائي لـ ٥١ مبنى في قرية سوسيا القريبة من الخليل، والذي من شأنه في حال تنفيذه، أن يؤدي إلى نزوح كبير للسكان الفلسطينيين المتضررين، ويسفر عن تدمير مشاريع المساعدة الدولية في القرية.

واصلت قوات الأمن الفلسطينية العمل على حفظ النظام والقانون في الضفة الغربية، وقوات الأمن الفلسطينية بحاجة إلى أن تكون مجهزة على نحو كاف للقيام بذلك. وفككت قوات الأمن الفلسطينية عددا من العبوات التي لم تنفجر، وأعادت إلى إسرائيل عددا من المواطنين الإسرائيليين، بينهم جندي، دخلوا إلى الضفة الغربية. وجرى تمديد نطاق عملية أمنية فلسطينية تهدف إلى إعادة النظام إلى جنين، بعد وفاة محافظها في أيار/مايو، لتشمل نابلس في مطلع حزيران/يونيه. واعتقل نحو ٥٠ من المشتبه فيهم. ويقدم الافتتاح الأخير لأحدث ما تم التوصل إليه فيما يخص مراكز تدريب الشرطة والسجون/وإعادة التأهيل في أريحا، دليلا إضافيا على التقدم الفلسطيني فيما يتعلق بالنهوض ببرنامجهم الخاص بالحوكمة وسيادة القانون. ولا يزال دعم المجتمع الدولي ضروريا من أجل ضمان استمرار التقدم.

قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بـ ١٨٩ عملية في الضفة الغربية المحتلة، أصيب خلالها ١١٤ فلسطينيا، من بينهم طفل، في حين تم اعتقال ٧٩ فلسطينيا، معظمهم في سياق احتجاجات بمناسبة الذكرى السنوية لحرب عام ١٩٦٧. واستمرت المظاهرات أيضا ضد الجدار، الذي ينحرف عن الخط الأخضر، بصورة مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273).

رغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٤ أيار/مايو، الذي أنهى الإضراب عن الطعام الذي قام به السجناء الفلسطينيون القابعون في السجون الإسرائيلية، وفي خضم تقارير تفيد بوضع المزيد من الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري، أفيد عن استمرار فلسطينيين في إضرابهما عن الطعام. وفيما يخص النواحي الإيجابية، أنهى محمود السرسك إضرابه عن الطعام، الذي بدأه في ١٩ آذار/مارس، بعد أن تم التوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق سراحه ونقله إلى غزة في ١٠ تموز/يوليه. ومن المقرر استئناف الزيارات الأسرية، من غزة قريبا، ونقلت إسرائيل في ٣١ أيار/مايو، رفات ٩١ مقاتلا فلسطينيا إلى السلطة الفلسطينية. ولا نزال ندعو إلى تنفيذ الطرفين للاتفاق بشكل كامل، وإلى إيجاد حل عاجل للإضراب عن الطعام المستمر لأسباب إنسانية.

وتواصلت الجهود المبذولة الرامية إلى تعزيز المصالحة الفلسطينية، عقب أحدث اتفاق مصالحة أبرم في ٢٠ أيار/مايو. والتقى وفدا فتح وحماس في القاهرة في ٦ و ٧ و ١٥ حزيران/يونيه، لمناقشة مسألة المرشحين لعضوية حكومة التكنوقراط الانتقالية، التي سيرأسها الرئيس عباس. ويصر الرئيس عباس على ضرورة إتباع أية حكومة جديدة لبرنامجه السياسي وأن تتقيد بالالتزامات التي تعهدت بها منظمة التحرير الفلسطينية. استأنفت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية العمليات في غزة، بالتعاون الكامل مع سلطات الأمر الواقع، وتعتزم تسجيل الناخبين في غزة خلال الفترة من ٣ إلى ١٤ تموز/يوليه.

جرى الإخلال بالهدوء النسبي الذي ساد منذ نيسان/أبريل، في ١ حزيران/يونيه عندما تسلل مقاتل تابع لحركة الجهاد الإسلامي إلى الحدود الجنوبية لغزة، وفتح النار على مجموعة من الجنود الإسرائيليين، أردى أحدهم قتيلا قبل أن يقتل بدوره. وأعقب ذلك الحادث تبادل لإطلاق النار حتى تاريخ ٦ حزيران/يونيه. واستؤنفت أعمال العنف في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه، عندما أطلقت صواريخ من غزة على إسرائيل، بينما أسفرت الغارات الجوية الإسرائيلية عن قتل أربعة مقاتلين فلسطينيين

وإصابة العديد من الفلسطينيين، من بينهم امرأة وطفلها.

إجمالا، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إطلاق ما مجموعه ١٥ صاروخا و ٢٧ قذيفة هاون من غزة على إسرائيل، في حين أن قوات الدفاع الإسرائيلية أجرت سبع عمليات توغل و ١٤ ضربة جوية في غزة، مما أسفر عن مقتل ٩ مقاتلين فلسطينيين، وإصابة ٩ مقاتلين بجروح، إلى جانب إصابة ١٥ مدنيا فلسطينيا. كما قتل أيضا فلسطينيان في حوادث متصلة بالأنفاق. ونستمر في إدانة كل الهجمات الصاروخية العشوائية من غزة على إسرائيل، التي يتعين أن تتوقف. كما نحث أيضا إسرائيل على إظهار أقصى درجات ضبط النفس.

يساورنا القلق أيضا جراء الحوادث الأمنية الخطيرة التي جرت خلال عطلة نهاية الأسبوع في المناطق القريبة من الحدود الإسرائيلية المصرية. حيث أطلق صاروخان من سيناء على جنوب إسرائيل في ١٦ حزيران/يونيه، سقط واحد منهما على مقربة من بلدة متسبيه رامون الإسرائيلية، وسقط الآخر في منطقة أوفيدا، وتقع كلاهما على بعد ما يناهز ٣٠ كيلومترا عن الحدود. ولم يجر الإبلاغ عن وقوع عن أية أضرار أو إصابات. وفي وقت مبكر من صباح يوم ١٨ حزيران/يونيه، هاجم ما لا يقل عن ٣ مقاتلين، عمالا إسرائيليين، كانوا بصدد بناء الجدار الأمني على الحدود الإسرائيلية/المصرية، قرب بلدة قادش برنيع. وقتل عامل إسرائيلي واحد، وأصيب اثنان. وتبادلت قوات الدفاع الإسرائيلي، المنتشرة في المنطقة، إطلاق النار مع المقاتلين، ونجم عن ذلك قتل اثنين منهم.

مع دخول الإغلاق عامه السادس، لا يزال التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وتعافي غزة وتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أهدافا أساسية للأمم المتحدة. وكما ورد في الإحاطات الإعلامية السابقة، فقد أحرز بعض التقدم الملحوظ نحو تحقيق ذلك الهدف، غير أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولكي تتمكن وكالات الأمم المتحدة من مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق تلك الغاية، فإنه يتعين على إسرائيل أن توافق على المزيد من مشاريع الأمم المتحدة المعلقة. ولا تزال الأمم المتحدة تحث إسرائيل على السماح باستيراد مواد البناء الأساسية دون قيود، وخاصةً الحصى وقضبان الحديد والأسمنت، التي لا تزال تستورد بطريقة غير مشروعة من مصر عبر الأنفاق.

ولا تزال غزة تواجه نقصا في الكهرباء. وعلى الرغم من نقل الوقود الذي وفرته قطر تدريجيا من مصر، فإن الوقود الذي ينقل إلى محطة توليد الكهرباء في غزة لا ينتج أكثر من ٣٠ ميغاواط من سعة المحطة الحالية البالغة ٩٠ ميغاواط. وإذا ما أضيف إلى ذلك انخفاض استهلاك منتجات الوقود المشتراة من الموردين الإسرائيليين، فإن ذلك يعني أن حالة الطاقة في غزة لا تزال قاتمة. وستواصل الأمم المتحدة رصد الحالة بهدف المساعدة على استعادة مستوى مستدام من إمدادات الطاقة.

وعموما، فإن الاقتصاد الفلسطيني تبدو عليه علامات التباطؤ. فلم يحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا إلا بنسبة ٢ في المائة فقط في الربع الأخير من عام ٢٠١١، بينما حقق الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية ارتفاعا طفيفا في النمو بالمقارنة مع قطاع غزة. وتشكل البطالة أحد أهم التحديات، إذ ارتفعت بنسبة ٣ في المائة في الربع الأول من هذا العام. وتبلغ نسبة البطالة الآن ٢٤ في المائة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهي هنا أيضا أعلى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية، ويتأثر الشباب بصفة خاصة من عدم وجود فرص العمل. وعلى الرغم من تلك التحديات، فإن السلطة الفلسطينية تواصل تحقيق تقدم في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية، بما في ذلك قدرتها على جمع البيانات الاقتصادية وغيرها. وقد حقق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إنجازا هاما باشتراكه في المعيار الخاص لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي المتعلق بنشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية. وينبغي أن تمكّن تلك الخطوة

الهامة من تحسين عملية صنع القرار داخل القطاعين العام والخاص على حد سواء. وبذلك ينبغي أن تسهم تلك الخطوة في سعي السلطة الفلسطينية إلى وضع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في سوريا. فلا يزال تحقيق وقف كامل ومتواصل للعنف، والسعي إلى حل سلمي للأزمة في سوريا يشكل محوراً لجهودنا. وسيوضح الجنرال مود الحالة الميدانية هناك بعد ظهر اليوم فيما يتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية.

وعليه، سأقصر ملاحظاتي على التأكيد على أن الأمين العام لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف وارتفاع عدد القتلى، بالإضافة إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وعدم تلبية الاحتياجات الإنسانية. وتثير الحالة في حمص قلقا عميقا على وجه الخصوص. وتدعو المعاناة الإنسانية المأساوية الناجمة عن الصراع المتصاعد إلى بذل جهود عاجلة ومنسقة لتجنب اندلاع حرب أهلية شاملة. علاوة على ذلك، فإن الوقت آخذ في النفاد. وقد أكد الأمين العام مرارا وتكرارا أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تغيير نهجها، والتنفيذ الكامل للخطة المؤلفة من ست نقاط. ويجب وقف قصف وإطلاق النار ضد المراكز السكانية من قبل القوات الحكومية، بما في ذلك استخدام الدبابات وطائرات الهليكوبتر. ويتعين على جميع الأطراف وقف العنف المسلح بكافة أشكاله. ويجب على المعارضة أيضا الالتزام بذلك.

ويواصل المبعوث الخاص المشترك عنان ونوابه العمل مع الحكومات المعنية ومجموعات واسعة من المعارضة السورية من أجل إطلاق عملية سياسية من شأنها أن توفر فرصة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، التي قد بلغت شهرها السادس عشر. ونشجع الجهود الجارية لإيجاد هدف مشترك من قبل المجتمع الدولي، ونرحب بها. ومن الضروري على وجه الاستعجال أن تسفر تلك المشاورات عن نتائج حقيقية في وقت قريب. وكما أوصى الأمين العام والمبعوث الخاص المشترك في ٧ حزيران/يونيه، فإن هناك حاجة ملحة إلى بذل جهد مشترك حقا من قبل المجلس – من شأنه أن يوفر ضغطاً موحدا ومتواصلا للمطالبة بالامتثال الكامل للخطة المؤلفة من ست نقاط –. وخلافا لذلك، نخشى أن نصل إلى ذلك اليوم الذي يكون فيه قد فات الأوان لوقف تصاعد هذه الأزمة إلى مرحلة تخرج فيها عن السيطرة.

وتواصل المنظمات الإنسانية توسيع نطاق أنشطتها لتصل إلى أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في الأيام العشرة الأولى من هذا الشهر وتوفر احتياجات الحياة الأساسية لنحو ٥٠ ٠٠٠ شخص في هذا الشهر وحده. ومع ذلك، فإن الوصول لا يزال محدودا جدا، والفجوة بين ما هو مطلوب وما يقدّم بالفعل لا تزال واسعة للغاية. ونظرا لتصاعد القتال، فإن هناك الآن ما يزيد عن مليون شخص في حاجة داخل سوريا. وقد بلغ عدد اللاجئين الذين تقدم إليهم المساعدة في الأردن وتركيا والعراق ولبنان ٨٦ ٠٠٠ لاجئ ويستمر في الارتفاع. ويدعو الأمين العام الحكومة السورية وجماعات المعارضة إلى تيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى جميع المحتاجين.

وفي ذلك السياق، فقد أعيقت الجوانب الإقليمية لعملية السلام. وتجدر الإشارة إلى أن الذكرى السنوية لـ ٥ حزيران/يونيه قد مرت دون وقوع حوادث، في الجولان السوري المحتل وفي جنوب لبنان على حد سواء.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في لبنان. فمنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة (S/PV.6775)، استمر لبنان في مواجهة التحديات التي تواجه أمنه واستقراره، بسبب استمرار الأزمة في سوريا، على نحو ما.

ففي ١ حزيران/يونيه اندلع القتال مجددا في طرابلس بين السنة والأحياء ذات الأغلبية العلوية من باب التبانة وجبل محسن، واستمر لعدة أيام مخلفا وراءه ١٥ قتيلا وعشرات الجرحى. وقد مكّن نشر الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي من احتواء

القتال، غير أن الحالة في طرابلس لا تزال هشة. وقد زار منسق الأمم المتحدة الخاص، بلامبلي، المدينة في ١٢ حزيران/يونيه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تقارير عن توغل الجيش السوري في منطقة عكار الشمالية وفي منطقة البقاع، أسفر عن مقتل شخصين خلال عمليات التوغل تلك. وفي حوادث أخرى، جرى خطف مواطنين لبنانيين ونقلهم عبر الحدود إلى سوريا. وأفرج عن معظمهم في وقت لاحق، في تبادل لإطلاق سراح اللبنانيين العلويين المختطفين في بعض الحالات. ولكن لم يفرج بعد عن ١١ لبنانيا من زوار الأماكن المقدسة من الشيعة الذين خطفوا في سوريا. وفي ٩ حزيران/يونيه بث شريط فيديو سجّل قبل خمسة أيام سابقة تقريباً.

وعلى ضوء تلك الخلفية، نجح الرئيس سليمان في استئناف الحوار الوطني في ١١ حزيران/يونيه، بعد توقف استمر على مدى ١٨ شهرا. وقد حضر تلك الجولة العديد من كبار الزعماء في البلد من مختلف الانتماءات السياسية، مع وجود ممثلين لحركتي ٨ آذار و ١٤ آذار السياسيتين على حد سواء. وصدر إعلان مشترك عقب الاجتماع، دعا جميع زعماء البلد، بين أمور أخرى، إلى الالتزام بصورة فعالة بسياسة النأي عن الأزمات الإقليمية. وقد تقرر عقد جلسة الحوار المقبلة في ٢٥ حزيران/يونيه ويتوقع أن تتناول المسألة الحساسة المتعلقة بالأسلحة خارج سيطرة الدولة.

وقد ساد الهدوء في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تواصل تنفيذ عملياتها في تنسيق وثيق مع القوات المسلحة اللبنانية. وأكملت قوات الدفاع الإسرائيلية بناء الجدار دون حوادث، ليحل محل السياج القائم في منطقة كفر كيلا التي تتسم بالحساسية. ومع ذلك، استمرت الانتهاكات الجوية من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية على أساس يومي تقريبا. وسيقدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى المجلس بحلول نهاية هذا الشهر.

ويواصل الأمين العام متابعة الأحداث في مصر عن كثب، ويتطلع إلى انتقال السلطة كاملة إلى حكومة مدنية في وقت مبكر. ويؤكد حرصه على ضرورة أن تلبي المرحلة الانتقالية في البلد التطلعات المشروعة للشعب المصري والمجتمع الدولي فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات قوية نيابية وديمقراطية، وعلى وجوب احترام الإرادة الشعبية، سواء في الانتخابات أم في صياغة الدستور الجديد.

وبالنظر إلى حدوث تطورات إقليمية بهذا الحجم، فإن من الأهمية بمكان إحراز تقدم على المسار الإسرائيلي الفلسطيني بقدر أكبر من الإلحاح، لما له من أثر إيجابي هام على المنطقة.

وأود أن أؤكد للمجلس أن الأمين العام، إلى جانب شركائنا في المجموعة الرباعية، سيواصل التشديد على ضرورة تجديد الحوار وتحقيق تقدم حقيقي نحو حل الدولتين الذي طال انتظاره. وكما حذر المنسق الخاص في الإحاطة الإعلامية التي قدمها في الشهر الماضي، فإن ذلك الحل بات يواجه خطرا متزايداً. وبالتالي، فنحن نشجع بقوة الأطراف المعنية على النظر بشكل عاجل في اتخاذ الخطوات اللازمة والبناءة التي من شأنها أن تسمح بتجديد عقد الاجتماعات بين المفاوضين، والعمل من أجل استئناف المفاوضات المباشرة. وبوسع إبداء بوادر حسن النية أن يمضي شوطا بعيدا نحو إزالة انعدام الثقة. بيد أن الحوار المباشر والهادف وحده قادر على أن يساعد على تجديد الإيمان بإمكانية التوصل إلى السلام عن طريق التفاوض.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد فيرنانديث تارانكو على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.